الخطاب المغربي عن النساء: جذور، مضامين، تحولات

أحمد أوزي

تمهيد:

سعة الإشكال وحدود المقاربة: ليس من السهل مقاربة الخطاب النسائي بشكل عام في أي مجتمع من المجتمعات، وذلك بسبب ما يحف بهذا الخطاب من صعوبات إبستمولوجية وسوسيولوجية.. يلتقي فيها الذاتي بالموضوعي والديني بالإيديولوجي والحداثي بالتقليدي. وتزداد هذه الصعوبة بالنسبة لتحليل ودراسة هذا الخطاب في المجتمعات العربية التي عرفت تطوراً وتغييراً سريعين منذ منتصف القرن الماضي؛ حيث عرفت المسألة النسائية تطوراً واهتماماً كبيرين من لدن الجهات الرسمية والخاصة على حد سواء. وفضلاً عن هذه الصعوبات الشائكة التي تلف الموضوع، نجد صعوبات أخرى لا تقل عن سابقتها، وتكمن في تعدد منتج هذا الخطاب الذي يدور حول قضايا المرأة، فلم يقتصر هذا الخطاب على المرأة وحدها وإنما نجد العديد من الرجال يتناولون بدورهم قضيتها. ونتيجة هذا كله فإن الدارس المتتبع والمحلل لهذا الخطاب يجد نفسه أمام خطاب متعدد الهوية ومختلف المصادر وتؤسسه وتدعمه خلفيات سياسية أو دينية أو اجتماعية أو ثقافية معينة، مما يصعب معه الطرح والمعالجة.

وهناك صعوبة أخرى تتعلق بطبيعة القنوات التي توظفها النساء، لتبليغ خطابهن إلى مختلف

الجهات. فلا يقتصر إسماع صوتهن على النزول إلى الشوارع في تظاهرات بمناسبات مختلفة، كما لا يقتصر خطابهن على العمل الاجتماعي الذي وجدن فيه أرضية خصبة لإسماع صوتهن وتحقيق إرادتهن بالعمل المحسوس والواقعي، وتحسيس الرأي العام، والنساء بوجه خاص، بحقوقهن وواجباتهن وتعبئتهن ضد كل أصناف الميز الجنسي والتهميش، وإنما نجد أيضاً تعدد القنوات التي يسمعن بها صوتهن. فقد وظفت المرأة مجال الإبداع الفني والأدبي بمختلف أشكاله؛ من شعر وقصة ورواية، وفن تشكيلي، وتصوير ونحت.. كما وظفت مجال السينما، ومجال الصحافة النسائية.

إن هذه المواد كلها وغيرها نجدها زاخرة بالخطب النسائية الملتزمة؛ تستخدمها للتعبير عن الذات والكينونة، وللتساؤل عن مكانتها في المجتمع. مما يفرض على أي باحث أن يستقصي هذه المجالات كلها لتكوين فكرة عامة وشاملة عن قضاياها وطروحاتها.

ويمكن القول بشكل عام بأن المرأة قد حققت بفضل جهودها الطويلة المضنية الحصول على جزء هام من الحقوق التي تطالب بها. وقد تم ذلك منذ السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، وقد تم معظم ما أحرزته من نجاح بفضل مؤازرة هيئة الأمم المتحدة وبعض المنظمات التي كانت تساند الدفاع عن حقوق المرأة وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، لذلك ظهرت العديد من القوانين والتشريعات الدولية التي تنص على المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

أولاً: التشريعات والقوانين الدولية وتحرير المرأة/ التجاوب الوطني معها

لا شك أن المرأة هي المربية الأولى في الأسرة والمجتمع، ولها تأثير كبير في تكوين بنية الشخصية لدى الأطفال، باعتبار شخصيتهم تتكون في السنوات المبكرة، بتوجيه من المنظومة التربوية الأسرية وثقافتها التي تلعب فيها المرأة/الأم دوراً رئيسياً. ومن هنا سعت محاولات التطوير والتحديث في المجتمعات النامية، التي تتطلع إلى محو التخلف إلى تعليم المرأة وتحسين أوضاعها، لتكون عنصراً فعالاً في قاطرة التنمية البشرية. ولهذا نجد أن قضايا المرأة ومسألة تمكينها من القيام بدور فعال في المجتمع غدت من الشعارات الرئيسية في الآونة الأخيرة في العديد من المجتمعات.

ولئن كان الاهتمام بالمرأة وبحقوقها ليس وليد القرن العشرين، فإن شدة الاهتمام العالمي، والذي يعود إلى حوالي نصف القرن الماضي، قد تزايد بسبب التقدم الفكري وتبلور الوعي السياسي وتوسيع الرؤى لتحقيق المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، والأدوار في كافة المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية في المجتمع.

والواقع أنه بالإضافة إلى المناخ الثقافي والتحرر الوطني وما يواكبه من طموحات في بناء مجتمع ديمقراطي يُبنى على المساواة بين أفراد المجتمع، فإن الأمم المتحدة قد لعبت أيضاً دوراً أساسياً في سن التشريعات الدولية التي وجهت هذه الرؤى، إن لم نقل إنها قادتها. ولهذا يحسن بنا أن نلقي نظرة وجيزة على تلك التشريعات.

١. انعقاد المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات في كوبنهاجن عام ١٩١٠، والدعوة إلى جعل يوم ٨ مارس[١] يوماً دولياً للمرأة لتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

٢. الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام ١٩٥٢.

٣. اتفاقية المستويات الدنيا للتأمينات الاجتماعية عام ١٩٥٢.

٤. الاتفاقية الخاصة بتشغيل المرأة عام ١٩٦٥.

٥. الاتفاقية الدولية لعام ١٩٦٥ للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

٦. البيان الختامي لمؤتمر مكسيكو حول المرأة عام ١٩٧٥.

٧. اعتبار الأمم المتحدة العقد الممتد ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٥ عقداً دولياً للمرأة.

٨. اعتبار المؤتمر الدولي المنعقد بفيينا عام ١٩٩٤ أن حق المرأة حق لا يتجزأ بصفته جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان.

٩. مؤتمر بكين لعام ١٩٩٥، الذي يعتبر مَعلمة بارزة في تطور النضال العالمي للمرأة.

إن الدفاع عن حقوق المرأة لم يقتصر على منتديات الأمم المتحدة، وإنما نجد العديد من المنظمات الدولية الأخرى، كالاتحادات النسوية العالمية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والمجلس العالمي لتعليم الكبار، إلى جانب العديد من المنظمات والاتحادات العالمية ومنظمات المجتمع المدني تبذل بدورها جهوداً كبيرة في هذا المضمار.

إن هذه الأصوات التي تنادي بضرورة تحرير المرأة ومساواتها في كافة الحقوق بأخيها الرجل لم تظهر في فراغ وإنما بسبب الوعي الذي أدى إلى الاقتناع بأن المرأة تشكل نصف المجتمع. ومن ثمة فهي ثروة بشرية هامة تختزن العديد من القدرات العقلية والإبداعية المساهمة في التنمية البشرية. «ذلك أن المجتمع مثل الطائر لا يطير إلا بجناحين؛ وشل جناح المرأة عاهة معيقة لسير المجتمع كله»[٢]؛ ومظهر تخلفها يعكس تخلف المجتمع بشكل عام.

(١) في ٨ مارس عام ١٨٥٧ قامت النساء العاملات بمعامل النسيج في مدينة نيويورك بأمريكا بإضراب عام طالبن خلاله بالمساواة في الأجور بالرجال وتخفيض ساعات العمل اليومي على عشر ساعات.

(٢) د. عبد الهادي بوطالب في كلمته الافتتاحية لندوة المرأة في القرن العشرين. منشورات جمع المؤنث، دار المعارف الجديدة الرباط، ٢٠٠٠

أ. المصادقة على القوانين الدولية: ويُعتبر المغرب من الدول العربية والإسلامية القلائل، التي صادقت على العديد من القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مما سهل على السلطات المختصة في هذا القطر اتخاذ قرارات تتعلق بضمان الحقوق الكاملة للنساء في المجتمع(٣).

إن الدستور المغربي يصرح بالمساواة التامة بين النساء والرجال في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالمادة الخامسة من دستور المملكة، المعدل في سبتمبر ١٩٩٦ ينص على المساواة بين الرجل والمرأة في حقهما معاً في سن التصويت. كما تنص المادة الثانية عشرة من الدستور المعدل نفسه على أن كل المواطنين بإمكانهم ولوج كل الوظائف العمومية بالشروط نفسها، بما فيها بالطبع المناصب الحكومية. وينص القانون المغربي على مساواة المرأة بالرجل في حقوق التشغيل والأجرة، وخاصة في الوظيفة العمومية.

ب. مدونة الأحوال الشخصية: وسعياً لتحقيق هذه المساواة فإن قانون الأحوال الشخصية المغربي أو «المدونة» التي تم تحريرها على شكل ظهير عام ١٩٥٧، تمت مراجعتها عام ١٩٩٣. وقد تم استيحاء بنودها من الاتجاه الإسلامي السني على المذهب المالكي، كما توضح ذلك عدة بنود من المدونة (٨٢، ١٧٢، ٢٩٧). ومنذ هذه المراجعة التي شملت بعض بنود المدونة فإن الانتقادات لم تتوقف، سواء بالنسبة للمدونة في شكلها الأول أو المعدل. وبالرغم من طرح مشروع لتعديلها سنة ١٩٨١ على البرلمان المغربي، فإن هذا الأخير لم يستطع القيام بشيء. وبحلول عام ١٩٩٢ نجد الملك الراحل الحسن الثاني يأخذ المبادرة ويقرر في خطابه بمناسبة ٢٠ غشت، «إنصاف المرأة المغربية». كما أنه ترأس في شهر سبتمبر من السنة نفسها اجتماعاً ضم ممثلات الجمعيات النسائية. وبعد العديد من المناقشات واللقاءات بين الاختصاصيين فإن المدونة عرفت التعديلات التي لحقتها خلال عام ١٩٩٣ والتي أحدثت بعض التغيير في بعض بنودها الهامة؛ مما شكل قفزة نوعية هامة في حماية حقوق المرأة والطفل والأسرة المغربية بشكل عام.

ورغم أهمية هذه التعديلات التي حققت للمرأة المغربية العديد من الحقوق فإن نضالها لم يتوقف، وإنما استمر ليواكب التطورات والتغيرات السريعة، التي عرفها واقعها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع، كمساهمة في تطويره وتنميته على كافة الصعد. مما حدا بالأصوات النسائية إلى مضاعفة الجهد لإحداث تعديل جديد

(٣) Khadija Elmadmad, (2000), La femme Marocaine entre l'Egalité et l'Inégalité des Droits, in un Siècle de Femmes.

في قانون الأحوال الشخصية؛ وهو ما انكب عليه العديد من الاختصاصيين في مختلف التخصصات الدينية والاجتماعية والقانونية لمدة استغرقت حوالي سنتين ونصف. الأمر الذي أسفر عنه المشروع الجديد للمدونة، والذي سيعرض على البرلمان المغربي في شهر دجنبر ٢٠٠٣، بعد أن قام جلالة الملك بنفسه، باعتباره أميراً للمؤمنين، بالتدخل والحسم في بعض القضايا الخلافية بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية، التي ساهمت في تحرير مشروع المدونة في صورتها الجديدة، والتي حظيت بقبول كل الأطراف، وتلاشت العديد من الخلافات، التي كانت تثير العديد من المخاوف في المجتمع المغربي. وحظيت التعديلات الجديدة برضا الحركات النسائية، واعتبرتها تقدماً كبيراً وانعتاقاً هاماً شملا حقوق المرأة. مما يبشر بقيم جديدة وتصور جديد للعلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع. فالمشروع الجديد للمدونة حقق مطالب وطموح المرأة المغربية في ميدان المساواة بالرجل في مجال رعاية الأسرة، وتقييد حق الطلاق، والتعدد وتنظيم الولاية، وتدبير أموال الزوجي، وغير ذلك. ومما يوضح ارتياح المنظمات النسائية لهذه التعديلات، نذكر ما صرحت به بعض الجمعيات: فقد جاء في بيان المكتب التنفيذي لمنظمة المرأة الاستقلالية: «إن الإصلاحات الجوهرية لمدونة الأحوال الشخصية تتجاوب مع طموح المغاربة وتكفل التوازن». وترى جمعية جسور أن «مشروع قانون الأسرة يعبر عن سنوات من النضال من أجل حاجة أساسية تلك المتعلقة بمواطنة كاملة وشاملة للمرأة المغربية». وتقول الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب: «يتملكني إحساس بالفرحة والارتياح ونحن نعاين أخيراً تحرر وضعية المغربيات وانزياح القيد الذي كان يعوق كل أمل حقيقي لتنمية البلاد». وتصرح الجمعية المغربية للدفاع عن حقوق النساء بما يلي: «نجد أنفسنا مسرورات لقد كان عملاً جريئاً حقاً كقرار سياسي وجدّ إيجابي، الآن تبقى المساطر والإجراءات وكذلك دور العدالة عناصر أساسية لاستكمال تطبيقه على أرض الواقع، بالنسبة لنا، العمل سيستمر وورش آخر انفتح». وقال رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان: «إن مدونة الأسرة إنجاز كبير وهام فضاؤه الإسلام وعماده الاجتهاد والتبصر».

وقد قال الأستاذ محمد بوستة، رئيس اللجنة الاستشارية الخاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية في الدرس الافتتاحي لأكاديمية البحر الأبيض المتوسط بجامعة القاضي عياض بمراكش (٢٠٠٣)، بأن المشروع الجديد للمدونة يشكل «طفرة نوعية جديدة» قطعت الطريق عمن أسماهم بـ«خصوم المرأة».

ج. تطور وضع النساء في المجتمع المغربي/ الإجراءات الداعمة: إن قضية المرأة تفرض نفسها اليوم بحدة في المجتمع المغربي، الذي يعرف تحولاً وتغيراً كبيرين في مختلف المجالات العمرانية، وفي مجال التربية والتعليم، وفي مجال إدماج

المرأة في مختلف قطاعات التشغيل. كما يعرف انفتاحاً هاماً على الاقتصاد العالمي.

إن عوامل التحديث هذه كلها قادت إلى الاهتمام بقضية المرأة، وجعلها تتجاوز اهتمام المرأة ذاتها واهتمام المفكرين، لتغدو قضية تشغل بال القادة السياسيين الذين اقتنعوا بأهمية إشراك المرأة في كل مشاريع التنمية. ومن ثمة أصبحت الدولة تولي اهتماماً كبيراً للمجتمع المدني، والمتمثل بوجه خاص في العديد من الجمعيات النسائية التي تنهض بالعديد من المشاريع الاجتماعية التنموية.

إن الملاحظ الدارس لوضعية المرأة في المجتمع المغربي يجد تحولاً كبيراً عرفته في ظرف زماني جد محدود.

لقد كانت تعيش، قبل الاستقلال، وضعية مزرية أفرزتها صيرورة تاريخية طويلة شارك في حبكها مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، عملت على كبح القوى البشرية في المجتمع بكامله. وهي حصيلة عدة قرون ساد فيها العديد من المعتقدات والأعراف البالية، التي عرقلت نمو المجتمع وتطوره، وعملت على تكريس دونية المرأة وتهميش دورها في المجتمع.

وبمجرد حصول المغرب على الاستقلال، وبفضل حركة التحرر الوطني، ونضال كل القوى الحية في المجتمع المغربي، أمكن للمرأة المغربية أن تحقق العديد من المكتسبات، التي يمكن أن يشهد بها كل من عاش فترة ما قبل الاستقلال وفترة ما بعده؛ حيث تم، بدون شك، ردم هوة كبيرة في زمن قياسي. فلقد أمكن العديد من النساء أن يحققن طموحهن في الخروج من الظل إلى الحياة العامة، ويساهمن في تنمية المجتمع. فالمرأة قد دخلت المدارس بدون أن تفرض أي قيود على اختياراتها المعرفية التخصصية، مما أهّلها لأن تتبوأ العديد من المواقع بجانب الرجل. وتقلدت العديد من الوظائف وتحملت العديد من المسؤوليات، التي كانت حكراً عليه. إنها غدت أستاذة جامعية وبرلمانية ووزيرة ومستشارة لأعلى سلطة في البلاد. وهي أيضاً جندية تدافع عن الوطن، وشرطية تنظم المرور وسائقة سيارة أجرة وقطار، وربانة طائرة، وزعيمة في الحركات النقابية، وخطيبة في الجماهير، وربة أعمال، ومديرة في الإدارات العمومية والمصانع.. الخ. إن عدد النساء في البرلمان المغربي بغرفتيه يبلغ ٣٨ امرأة، وهو رقم هام. كما تشير الأرقام الإحصائية إلى أن ٣٥٪ من النساء المغربيات يحملن شهادات جامعية عليا. كما أن ٢٨٪ من العمال النشيطين في المجتمع يتكون من النساء. وتشكل النساء أيضاً ٣٠٪ من موظفي الدولة، فهن يشغلن معظم قطاع الصحة والتعليم والنسيج[٤].

(٤) جاءت هذه الإحصائيات على لسان أمينة المريني في ندوة أجرتها معها القناة التلفزية المغربية الأولى شهر سبتمبر ٢٠٠٣ بعد إعلان مشروع المدونة.

ورغم كل المكتسبات الآنفة الذكر، التي تحققت للمرأة المغربية في العقود الخمسة الماضية، فلا ينبغي مع ذلك للشجرة أن تخفي عنا الغابة الكثيفة، فوضع العديد من الفئات النسوية في المجتمع المغربي ما يزال لا يبعث على الارتياح؛ لأنه لم يتغير بشكل جوهري. فالمرأة ما تزال تفتقد التعامل، الذي يجعلها ذاتاً فاعلة تحقق كيانها كعنصر حي وكمواطنة تتمتع بكافة الحقوق وتتحمل كل الواجبات، انطلاقاً من احتقار كفاءتها وقدراتها(٥). ولذلك فإن نضالها مستمر، وليس ما حققته سوى خطوة ضمن مسيرة طويلة.

لقد أشارت كاتبة الدولة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين، في كلمة افتتاح الملتقى الوطني: «جميعاً من أجل محاربة العنف ضد النساء»،(٦) إلى أن الاهتمام بقضايا المرأة في المجتمع المغربي مر بعدة مراحل هي:

– المرحلة التأسيسية: وقد تميزت بتغيير طرق معالجة قضايا المرأة واعتبار النهوض بأوضاعها عاملاً من عوامل التغيير الاقتصادي والاجتماعي، واعتبار حقوقها جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. لقد اهتم المغرب، منذ سنة ١٩٩٢، بالحقوق الأساسية للإنسان، واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مما ساعد على فتح حوار وطني حول القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان بالمغرب، وإحداث آليات مؤسسية كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان. وقد ساهمت هذه الإنجازات في خلق مناخ ملائم لإدانة كل ما من شأنه المس بكرامة الإنسان، ويأتي في مقدمة ذلك العنف الممارس على النساء.

ولقد ساعد هذا الانفتاح على مراجعة مدونة الأحوال الشخصية ونزع طابع القدسية عنها، وذلك عام ١٩٩٣. كما تم التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، وتم نشره في الجريدة الرسمية وتبني الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد النساء. كما تلا ذلك مشاركة المغرب في العديد من المؤتمرات العالمية للنهوض بأوضاع المرأة(٧).

– المرحلة الانتقالية: وخلالها بادرت الحكومة إلى الانخراط والتعاون مع مختلف الجهات الوطنية والدولية للتنسيق والتكامل معها في المشاريع والجهود المبذولة للنهوض بقضايا المرأة.

(٥) الندوة الوطنية للنساء الاتحاديات، منشورات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ١٩٩٢، ص ٥.

(٦) نشر أطروحته الجامعية حول المرأة والقانون عام ١٩٩٠.

(٧) لقد تقلد فيما بعد عدة مناصب وثيقة الصلة بنضاله وأبحاثه القانونية. فقد كان وزيراً للعدل في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، ورئيساً للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حكومة إدريس جطو.

– مرحلة الإعمال والتفعيل: وقد انطلقت منذ سنة ٢٠٠٠، وفيها تم إحداث وزارة مكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين، كآلية هامة للدفع بالقضية النسائية بشكل رسمي. وقد قامت هذه الوزارة بإعداد مجموعة مشاريع قوانين تعزز الحماية القانونية للمرأة مستعينة في ذلك بالاقتراحات الواردة في مذكرات الجمعيات النسائية، والتي تنسجم مع أهدافها.

د. الأمية عائق تحديث المجتمع المغربي وتطويره: إن نسبة النساء الأميات في المجتمع المغربي، بشكل إجمالي، تصل إلى حوالي ٦٧,٥٪. وهي نسبة توضح بدون شك وضعية المرأة ومركزها في المجتمع والعراقيل التي تحول دون نهضتها. إن هذه النسبة تبين، من ناحية أخرى، أن حوالي سبعة ملايين من النساء المغربيات أميات، أي أن سبعة ملايين أسرة تقوم على تربيتها أمهات لا يستطعن القراءة والكتابة، وبالتالي غير قادرات على قراءة وفهم وصفات الطبيب، وكذلك مساعدة أطفالهن في التمدرس.

فالأمية تعتبر من بين العوامل الرئيسية التي تعرقل التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع المغربي. فالاندماج والمشاركة في تسيير دواليب أمور الحياة المعاصرة بما تقتضيه من إنتاج وابتكار، يتطلب، بالضرورة، السيطرة على العديد من المهارات، التي يعتبر التواصل الرمزي عبر القراءة والكتابة أحد أدواتها الأساسية. ومن ثمة فإن آفة الأمية ليست ظاهرة تمس الأشخاص الأميين فحسب، وإنما هي آفة تمس المجتمع بأكمله.

إن انتشار الأمية في صفوف النساء يجعل المجتمع المغربي غير مؤهل بما فيه الكفاية للمشاركة في رهانات وتحديات العصر، والاستفادة منها على الوجه الأحسن. إن التحول المنشود في أحوال السكان رهين بجهود الرجال والنساء على حد سواء وأن تحقيق التنمية الشاملة يرتهن بتعليم المرأة. فالمجتمعات المعاصرة تهمش الأميين وتقلل من دورهم الاجتماعي، مما ينعكس على أوضاعهم النفسية والاجتماعية باعتبارهم معزولين أو مقصيين من أية مسؤولية كما من شأنه أن ينعكس على تطور المجتمع وتقدمه.

إننا نجد أن من بين كل ١٠ نساء ستاً منهن أميات، وهو بدون شك رقم جد مخيف. أما أمية الرجال فتبلغ ٤٣ في المائة، أي بفارق ٢٤ نقطة، وهي نسبة فرق مرتفعة بشكل ملحوظ. مما يعكس التمييز الكامن على مستوى ولوج التعليم بين الجنسين. ومن هنا أيضاً ندرك الصورة السلبية عن وضعية المرأة في المجتمع المغربي، وهي من المؤشرات التي لا يضاهيها أي مقياس آخر عن عدم التكافؤ بين مركزي الرجال والنساء في المجتمع.

ونجد أن النساء القرويات أقل حظاً بكثير من نساء المدن في ولوج المدارس لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث نجد أن نسبة النساء الأميات القرويات تبلغ ٨٩٪، مقابل ٤٨,٦٪ في الوسط الحضري.

إن تعليم النساء من أهم الاستثمارات التي يمكن القيام بها من طرف بلد يعمل من أجل مستقبله وازدهاره. ولا يمكن تأسيس النظام الديمقراطي على الأمية والجهل والتخلف.

هـ. الخطاب النسائي في المغرب، عبر واجهة البحث العلمي: لم تقتصر جهود النساء في المغرب على إسماع صوتهن والجهر به على واجهة دون أخرى. ويعتبر منبر البحث العلمي أحد أبرز المواقع التي حققت فيه ذاتها وأبرزت فيه إمكاناتها وقدراتها الفكرية والإبداعية؛ مما جعلها تساهم مساهمة فعالة في الإنتاج المعرفي بمختلف أشكاله.

وتُعتبر الباحثة السوسيولوجية المغربية فاطمة المرنيسي من الباحثات الأوائل اللواتي أعطين انطلاقة أساسية للبحث الميداني عن المرأة في المجتمع المغربي. وقد غدت كتبها ومقالاتها المتسمة بالجرأة العلمية وسيلة هامة لتعرية واقع المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية بشكل عام، وليس في المجتمع المغربي فحسب. إنها افتتحت مجال البحث التجريبي في العلوم الاجتماعية منذ السبعينيات من القرن الماضي، وأتاحت للنساء من مختلف القطاعات الاجتماعية فرصة الحديث عن قضاياهن ومشاكلهن. وواكب هذه الأبحاث والدراسات الأكاديمية صدور العديد من المؤلفات التي تتناول قضايا المرأة ومشاكلها. ولم ينته العقد الثامن من القرن الماضي حتى عرفت عدة جامعات مغربية ظهور مجموعات بحث كثيرة من مختلف التخصصات، تهتم بالمرأة والطفل والأسرة في المجتمع المغربي. نذكر من بينها المجموعات التي قادتها جهود الأساتذة، مثل: عبد الرزاق مولاي رشيد[٨]، وعمر عزيماني[٩]، وعائشة بلعربي[١٠]، وفاطمة الزهراء ازرويل، ولطيفة اجبابدي، وأمينة المريني وغيرهن من الكفاءات الفكرية المغربية. ولقد توجت جهود هؤلاء جميعاً بالعديد من الإصدارات التي ساهمت في التراكم المعرفي. ومن بين هذه المنشورات نخص بالذكر بعضها، بسبب صعوبة جردها لكثرتها وتنوع مجالاتها الفكرية:

(٨) لقد عينت بوزارة الخارجية في حكومة التناوب.

(٩) من كلمة السيد العربي المساري وزير الاتصال في ندوة «المرأة في القرن العشرين» أيام: ١-٢-٣ شتنبر ١٩٩٩، منشورات جمع المؤنث، الرباط، المملكة المغربية.

(١٠) المرجع السابق، ص١٠.

١. إصدار ليلى الشاوني سلسلة نشـر الإنتاج الفكري النسائي سنة ١٩٨٥ تحمل اسم «مقاربات» Approches.

٢. عرفت سنة ١٩٨٧ظهور العديد من الإصدارات النسائية التي أصبحت مراجع أساسية في قضايا المرأة، وكفاحها من أجل المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والمسؤوليات، وفي ممارسة مواطنة كاملة: «وجوه نسائية» (١٩٨٧)، «نساء موزعات، الأسرة/ العمل» (١٩٨٩)، «النساء والسلطة» (١٩٨٨)، «الجسد بالمؤنث» (١٩٩٠)، «تساؤل حول الأزواج» (١٩٩٢)، «أن تكوني بنتاً» (١٩٩٤)، «النساء القرويات» (١٩٩٥)، «النساء والإسلام» (١٩٩٨)، «مبادرات نسائية» (١٩٩٩).

٣. إصدار الأستاذة بلعربي عائشة لسلسلة جديدة سنة ١٩٩٠ نشر فيها العديد من المؤلفات الهامة.

٤. عرفت سنة ١٩٩١ ظهور العديد من سلسلات النشر الأخرى كتلك التي أصدرتها الأستاذة فاطمة الزهراء أزرويل، والتي تحمل اسم «النساء والمؤسسات».

٥. قامت الأستاذة فاطمة المرنيسي بإصدار سلسلة أخرى تحمل اسم «نساء مغرب أفق ٢٠٠٠».

٦. إصدار عمر عزيمان وفاطمة المرنيسي لسلسلة «المغاربة مواطني الغد».

إن كل سلسلة من سلسلات النشر السابقة الذكر عرفت طبع وتوزيع العديد من المؤلفات، مما يصعب معه ذكر أسمائها في هذا المقام. والمهم في الأمر الإشارة إلى أن هذه المؤلفات كانت تتناول في تحليلاتها ودراساتها الواقع المعيش للمرأة في المجتمع، بمداخل ومعالجات متعددة التخصص وزوايا النظر والاهتمام.

٦. ظهور العديد من مجموعات بحث في القضايا النسائية بمختلف الجامعات المغربية، مما جعل بعضها يرقى إلى تأسيس وحدات للتخصص العلمي من أجل إعداد أبحاث ودراسات جامعية، كما هو الحال مثلاً في جامعات القنيطرة والرباط والدارالبيضاء وغيرها.

و. الخطة الحكومية لإدماج المرأة في التنمية: لقد فتحت حكومة التناوب، منذ أن تولت زمام الأمور عام ١٩٩٨، العديد من الأوراش التنموية المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد انكبت على دراسة قانون الشغل، وقانون الإعلام، والقانون الجنائي، وقانون الاستثمار الاقتصادي، وإصلاح المنظومة التعليمية، ونشر ثقافة المساواة في المجتمع.. ومن هنا فإن خطة إدماج المرأة في المجتمع ليست سوى جزء من المشروع المجتمعي المغربي؛ باعتبار هذه الخطة تستجيب لمجموعة من

الإكراهات التي تواجه المرأة في المجتمع. وهذه الخطة أثارت الكثير من النقاش في المجتمع المغربي وذلك على نحو يبدو فيه للكثيرين أن المغاربة قد انقسموا بسببها إلى قسمين: قسم مع الخطة، وقسم ضدها. وقد صنفت تبعاً لذلك المجموعة الأولى بأنها تقدمية وحداثية؛ في حين صنفت المجموعة الثانية بأنها رجعية وظلامية.

والواقع أن الخطة «مؤلفة من مجموعة من البديهيات التي تكرس مجموعة من الحقوق أدركتها المرأة في خضم ما طرأ على أحوالنا من تطور، قَبِله مجتمعنا وانخرط فيه بفضل عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية، موضوعية، وبفضل الأفكار الريادية المنفتحة على العصر والمتشبعة بقيمنا وهويتنا الدينية، على خطى مشروع مجتمعي متكامل نهضت به الحركة الوطنية المغربية»[١١]؛ مثلما هو مشروع رافق تطور المجتمع.

إن أحد زعماء التحرير الوطني المرحوم علال الفاسي أشار في كتابه «النقد الذاتي»، منذ الخمسينيات من القرن الماضي، إلى العراقيل التي تحول دون نهضة المرأة في المجتمع المغربي ودعا إلى الانصياع لتعاليم الإسلام في تحرير المرأة وندد بالواقع الذي كانت تعيشه في بعض المناطق القروية، حيث كانت المرأة تورث مثلما يورث العقار والمال. كما نجده يتحامل على دعاة الحجاب، ويستنكر كذلك تزويج الإناث في سن مبكرة، وبغير إرادتهن؛ كما كان يرفض تعدد الزوجات[١٢].

لقد أدت الجهود المبذولة، سواء على الصعيد الرسمي أو على صعيد جمعيات ومنظمات المجتمع المدني، إلى تغيير أوضاع المرأة المغربية خلال العقود الأربعة الأخيرة. فقد شهدت أوضاع المرأة تطوراً ملحوظاً، مس العديد من المجالات، ومكن نسبة هامة من النساء من فرض أنفسهن وتحقيق وجودهن في العديد من القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. بيد أن هذه النتائج التي تحققت للمرأة في غياب وعي حقيقي وعام بالمسألة النسائية وفي ظل غياب مشروع خطة وطنية متكاملة لم يسلم من إفراز صراعات وخلافات بين الفرقاء الاجتماعيين في المجتمع المغربي، كادت أن تؤدي إلى «شرخ اجتماعي» على حد تعبير البعض. حيث أدى الجدال إلى إبراز فئتين اجتماعيتين: فئة تساند هذا التغيير، وفئة تعارضه.

(١١) الندوة الوطنية: ربيع ١٩٩٢ للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ـ النساء الاتحاديات. منشورات الحزب.

(١٢) المملكة المغربية، الملتقى الوطني «جميعاً من أجل محاربة العنف ضد النساء»، الرباط (٦ ـ ٧) مارس ٢٠٠٢ الوزارة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقين..

ثانياً: تيارات وطروحات متعددة ومتناقضة تجاه المرأة

يمكن تصنيف مختلف الرؤى تجاه المرأة، كما تعبر عنها مختلف التيارات، إلى ما يلي:

– الرؤية الأسطورية والغيبية: وهي رؤية تقدم مفهوماً أسطورياً ينظر إلى المرأة من خلال قناع من التقاليد والعادات القديمة التي تجعل منها مخلوقاً لا يمكن مناقشة موضوعها، ومن ثمة يلجأ إلى تهميش قضاياها وتشويهها وإفراغها من كل محتوى. وهي الرؤية التي يختفي أصحابها وراء العادات والتقاليد والهوية والقيم الثقافية والدينية في وجه المشروع الحداثي لتطوير وضعية المرأة، واعتبار مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة وقانون الأسرة شيئاً لا يمثل استعجالاً بالنسبة للمجتمع المغربي.

– الرؤية السلبية: نجد رؤية ثانية تُقدَّم عن المرأة في المجتمع المغربي، كغيره من المجتمعات الأخرى التي غزتها الايديولوجية الغربية التي تقدم الربح والقيمة الاقتصادية فوق كل اعتبار إنساني، بحيث تقوم هذه الرؤية «بتمييع المسألة النسائية وقولبة صورتها داخل منظور استهلاكي تروجه وسائل الإعلام، التي تجعل جسد المرأة موضوعاً مشيئاً وسلعة للعرض والطلب الإشهاري، مما يؤدي إلى نشر الرؤية السطحية والاستعراضية للمرأة كجسد سلبي غير فاعل، وكذات للفرجة لا ترقى إلى مستوى الوضع الإنساني»[١٣].

الرؤية التي يتبناها اليساريون: تحاول هذه الرؤية أن تضع قضية المرأة ضمن كفاحها ونضالها السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام. إلا أن تحرر المرأة وحصولها على حقوقها لا ينفصل عن التحرر المجتمعي العام. فما تهميش المرأة إلا نتيجة للتهميش العام الذي يعاني منه المجتمع، بكل فئاته وشرائحه المتعددة. وهذه الرؤية تمثل موقف النساء الاتحاديات كما عبَّرن عن ذلك في الندوة الوطنية للنساء الاتحاديات التي نظمها حزب الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٩٢.

أ. قضايا وهموم النساء المغربيات من خلال خطابهن: إن المتتبع لطبيعة الخطاب، الذي تتداوله مختلف التيارات النسائية في مختلف المنتديات الوطنية والدولية، يمكن أن يستخلص بأنه خطاب متعدد المناحي والأهداف. ومن الصعب، في مقام كهذا، التعرض لمختلف حيثياته. مثلما أن جرد كل اهتماماته يقتضي القيام بعمل أكاديمي واسع للاطلاع على مختلف أشكاله وجذوره ومحركاته الدينامية، مما يتعذر القيام به

(١٣) كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي. أشغال اليوم الدراسي حول: «أية شراكة مع الجمعيات للنهوض بأوضاع المرأة في المغرب»، الرباط، في ٢١ ماي ٢٠٠٣.

من لدن شخص واحد ما لم تنكبّ عليه مراكز البحوث المتخصصة. وحسبنا هنا الإشارة إلى أهم القضايا التي تضعها العديد من الجمعيات النشيطة في المجتمع المدني نصب أعينها، كما تثار في العديد من الكتابات واللقاءات الفكرية المختلفة، مع التركيز على نقاط الالتقاء والتقاطع بينها:

ـ مناهضة العنف الموجه ضد النساء وحمايتهن من مختلف أشكاله.

ـ نشر ثقافة المساواة كقيمة وممارسة عبر مختلف وسائل التنشئة الاجتماعية.

ـ إحداث تغيير في مختلف القوانين والتشريعات التي تكرس التمييز ضد المرأة (قانون الأحوال الشخصية، القانون الجنائي، قانون الشغل، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الوظيفة العمومية..الخ).

ـ تمكين المرأة من المشاركة في مراكز القرار السياسي والتشريعي.

ـ محو الأمية في صفوف النساء بشكل عام والنساء القرويات بوجه خاص.

ـ إنشاء تعاونيات مهنية لدعم النساء وتمكينهن.

ـ تأسيس مراكز المساعدة النفسية والقانونية للنساء المتضررات.

ـ تمدرس الفتاة القروية.

ـ تعزيز الصورة الإيجابية للمرأة في وسائل الإعلام وكل الوسائط التربوية.

ـ دعم القضية الفلسطينية العادلة ومساندة الشعب العراقي في الهجمة التي تعرّض لها في أراضيه.

ـ إنشاء شبكة دولية إعلامية للنساء المغربيات داخل المغرب وخارجه تعد خطة عمل في كل دولة.

ـ نشر إصدارات واضحة حول حقوق النساء والتشريعات المطبقة وقيام الجمعيات الأهلية ووسائل الإعلام بشرحها وتبسيطها للرأي العام.

ب. اهتمامات الخطاب النسائي وأبعاده: يمكن، بشكل عام، أن نبدي مجموعة عامة من الملاحظات حول اهتمامات الخطاب النسائي وأبعاده في التالي:

١. إن تحليل معظم متن هذا الخطاب، على امتداد الربع الأخير من القرن الماضي، ومنذ أن بدأ التحسيس بقضايا النساء، يكشف أن مختلف أشكال هذا الخطاب تتمحور حول إقصاء المرأة وتهميشها والشكوى من الحيف أو العنف الذي يطالها بمختلف أشكاله، إلى درجة اتخذ فيه هذا الخطاب شكلاً تنميطياً، كما يفتقد الدينامية والصيرورة والتغيير لتجاوز نبرته التقليدية.

٢. يفتقر هذا الخطاب في شكله وموضوعه إلى منظومة أو نسق ملتحم؛ بسبب صدوره من جهات متعددة، من جهة، وبسبب انطلاقه من خلفيات ثقافية مختلفة، من جهة ثانية.

٣. ظل الخطاب النسائي معزولاً عن الخطاب السياسي العام، ولم يندمج معه ليصبح خطاباً موحداً، يطرح أهم المشاكل والتحديات التي ترمي إلى تحسين وضعية كافة أفراد المجتمع على كافة مستوياتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية.

كما أن الأحزاب السياسية تفتقر إلى مواقف محددة فيما يخص قضية النساء، ففي الحزب الواحد نجد اختلاف المواقف. ومن شأن هذا أن يعرض هذه القضية للمواقف الظرفية وللاستهلاك الخطابي والتوظيف السياسوي الضيق الرؤية والآفاق.

٤. إن هذا الخطاب كثيراً ما يقفز على المكتسبات التي تحققت للمرأة المغربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فهو خطاب يهمل أو ينسى الواقع التاريخي، الذي مرت به وضعية المرأة. «فلقد سجلت أوضاع المرأة المغربية، خلال العقود الأربعة الأخيرة، تطوراً ملحوظاً مس العديد من المجالات، ومكن النساء من فرض أنفسهن.. تقف كل التقارير والدراسات الوطنية منها والدولية على هذا التطور الذي عرفته ميادين التعليم ومحو الأمية، والاهتمام بالصحة الإنجابية. وبالموازاة مع ذلك عرفت مشاركة المرأة، في المجال العام، تقدماً كبيراً بالمقارنة مع ما كان عليه الوضع في السابق»(١٤).

٥. يلاحظ أن خطاب النساء المغربيات، في مختلف المحافل الوطنية والدولية، لم ينغلق على واقعهن المجتمعي فحسب وإنما هو خطاب تجاوز ذلك ليحمل معه أيضاً العديد من الهموم القومية والعربية، فقد دافعن عن القضية الفلسطينية، ونددن بالتدخل الجائر في مصير الشعب العراقي.. الخ.

٦. لقد فهمت المرأة المغربية أن مجال العمل الجمعوي يشكل بالنسبة إليها فضاء هاماً باعتباره وسيلة أساسية تستطيع بواسطته التأثير على التغيير الاجتماعي في مختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. فهو فضاء العمل الحر ومجال هام للتعبير. وهذا ما يفسر بزوغ العديد من الجمعيات والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتعاوني.

٧. إن مرسلات الخطاب النسائي في المغرب معظمهن نساء جامعيات ونقابيات وعضوات في مؤسسات المجتمع المدني، الشيء الذي جعل خطابهن يعلو على مستوى

(١٤) من خطاب الوزيرة المكلفة بأوضاع المرأة ورعاية الأسرة والطفولة وإدماج المعاقيين. في الملتقى الوطني «جميعاً من أجل محاربة العنف ضد النساء»، الرباط يومي ٦ ـ ٧ مارس ٢٠٠٢.

مدارك معظم النساء في المجتمع، بسبب الأمية المتفشية في صفوفهن.

٨. إن الحركات النسائية الجمعوية، في السنوات الأخيرة، لم تعد تطالب فقط وإنما تجاوزت مستوى المطالب، وبدأت تعمل وتقدم وجهات نظرها لكي تعطي قوة للمبادئ لتطويرها. كما أحدثت العديد من الجمعيات النسائية والتعاونيات ومراكز الاستماع والتوجيه القانوني والنفسي بقصد كسر الصمت، ورفع مكانة المرأة في المجتمع، وصيانة كرامتها، انسجاماً مع هويتنا وثقافتنا الإسلامية، ومع ما جاءت به المواثيق الدولية لحقوق الإنسان عامة.

٩. ينطلق معظم الخطاب النسائي من مرجعية حداثية لينعكف، بعد ذلك، على القيام بالتوفيق بين دعواه والخطاب الأصولي. وكثيراً ما يهمل الانطلاق من الحراك السياسي والثقافي والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفه المجتمع، ومن ثمة اعتبره التيار الديني خطاباً غربياً[١٥].

١٠. معظم مضامين الخطاب النسائي يكشف عن إلحاحه وتموقعه في إطار المطالبة بالحقوق، ولا نجده، في مقابل ذلك، يدعو إلى تحمل المسؤولية والقيام بالواجبات.

١١. يمكن أن نلاحظ أنه، منذ العقد الأخير من القرن الماضي، تداخل الخطاب الجمعوي النسائي مع الخطاب الرسمي للحكومة ومع الخطاب الدولي، وحصل نوع من التشابك بينها في المضامين والمرجعيات والرهانات التنموية[١٦].

خاتمة:

والخلاصة أنه يمكن القول، بالرغم من المكانة الهامة التي تشغلها المرأة المغربية حالياً في المجتمع، في مختلف الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ ورغم كل المكتسبات التشريعية التي أصبحت تعزز مكانتها وتساندها، إن هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي لا زالت تحول دون تبوّئها المكانة اللائقة بها، في ظل التغيرات المحلية والعالمية، التي تفرض إندماجها الكامل في المجتمع من أجل التطوير والتنمية والتحديث.

(١٥) Safaa Monquid (2003) Femmes marocaines actrices du développement, La lettre de la coopération française au Maroc, pp 8-10.

(١٦) أنظر بشأن علاقة المسالة النسائية بالتنمية:

– مصطفى محسن: قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية، «سلسلة المعرفة للجميع» رقم ١٥، منشورات رمسيس، الرباط، ٢٠٠٠.

إن هناك العديد من الاتجاهات والتمثلات السلبية عن المرأة، ما تزال تسود المجتمع، تتناقل عبر الخطاب اليومي السائد، ولها تأثير كبير في التعامل معها وتمثل دورها الحقيقي في المجتمع. ومنشأ هذه الصور السلبية والاتجاهات السلبية التي نجدها عند النساء أنفسهن، بشكل كبير عامل الأمية التي ترزح تحت ثقلها نسبة كبيرة من أفراد المجتمع، أي ما يناهز ٦٧,٥٪. إن النية السياسية الصادقة والجهود الهامة المبذولة من قبل المجتمع المدني رغم أهميتها لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تضع مشروعاً مجتمعياً متكاملاً، يسعى إلى معالجة الظاهرة علاجاً شمولياً. ولعل هذا الأمر هو ما حدا بالسياسة الحكومية الحالية، وبمشاريع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية إلى الاتجاه نحو موطن الداء لمحاولة علاجه من جذوره الحقيقية. فاتجهت كافة الجهود الحالية نحو إصلاح التعليم وتعميمه في مختلف القرى والأرياف وبخاصة في صفوف النساء اللواتي لحقهن حيف كبير، ولم يلجن المدارس. على اعتبار أن التعليم يعد مفتاح الوعي والتنمية المجتمعية. وبفضله يمكن القضاء على الأمية. كما اتجهت جهود الدولة والمجتمع المدني إلى توظيف كافة وسائل الإعلام لخدمة قضايا الأسرة بشكل عام، وقضايا المرأة والطفل بشكل خاص، بالنظر إلى الحيف الذي لحقهما أكثر من غيرهما.

ولأجل تنفيذ مختلف الاستراتيجيات أنشأت الحكومة المغربية مجلساً أعلى لشؤون المرأة يتكون من القطاعات الحكومية المعنية بالمرأة ومن الجمعيات والمنظمات النسائية ومن القطاعات النسائية التابعة للأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي ومن مؤسسات البحث العلمي(١٧).

ولعل السؤال الذي يفرض نفسه، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين ـ الذي تأكد فيه للجميع أن تحقيق المساواة بين الجنسين في أي مجتمع يعتبر أحد المبادئ الأساسية لإرساء دعائم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، والتي لا يمكن تحقيقها ما لم يتم الاعتراف التام بدور النساء في المجتمع، وبحقوقهن على قدم المساواة مع الرجال، والعمل على نبذ كل السلوكات التي من شأنها المساس بحق جميع المواطنين ـ هو أنه، في ظل هذه الرؤى الجديدة، التي تشبَّع بها المجتمع، هل ستظل الأصوات النسائية، كما يكشف عن ذلك العديد من كتاباتهن التي بلورت خطاباً يركز بالأساس على أشكال التهميش وإقصاء المرأة والمطالبة بالحقوق؟ ألا يقتضي الأمر التحدي والانتقال إلى مراحل أخرى جديدة من الرهان والتحدي، كمستوى تصور وتحديد هوية كل جنس وتمايزه عن الآخر، وبالتالي البحث عمّا يمكن أن يغني به كل

(١٧) المملكة المغربية، وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية: مشروع الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، ٨ مارس ١٩٩٧.

واحد منهما ويبدع، والبحث عن أساليب ووضع بنيات جديدة لتأسيس علاقات مثمرة وبناءة[١٨] والبحث أيضاً عن أنماط التفكير المميزة لكل منهما، وما يمكن أن تسهم به على اعتبار جدل التكامل والاختلاف الذي يغني ولا يتناقض؟ وذلك بحثاً عن رؤى وآفاق ومشاريع متناغمة المقومات والأهداف.. قمينة باستنهاض مجتمعاتنا، ووضعها على المسارات السليمة للتنمية والديمقراطية والحداثة..

(١٨) Identité et différence des femmes, colloque, Rabat, 3-6 décembre 2003.